

# قياس الشبه

محمد زين محمد البحيري





المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية

كلية الشريعة بالأحساء

قسم الشريعة

## (قياس الشبه)

بحث أصولي مقدم في المستوى (السابع) لمرحلة البكالوريوس

إعداد الطالب:

( محمد زين محمد البحيري )

الرقم الجامعي: ( ٤٤٠٠٠٧٨٨٤ )

إشراف فضيلة الشيخ/ (محمد بن علي المري)

(دكتور)

١٤٤٣ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم



## المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرح صدر من أراد الإسلام وفقه في الدين من أراد به خيرا و فهمه الاحكام أحمدته أن جعلنا من خير أمة أخرجت للناس و البسنا حلية الإسلام خير لباس و شرع لنا من الدين ما وصى به نوحا وإبراهيم و موسى و عيسى و أوحاه إلى محمد عليه أفضل الصلاة و اتم التسليم و أشكره و شكر المنعم واجب على الانام ، و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ذو الجلال و الاكرام و أشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله و حبيبه و خليفة المبعوث رحمة للعالمين و صلى الله عليه وعلى آله و صحبه و تابعيهم الكرام الى يوم الدين .

أما بعد ...

الحمد لله الذي وهبني عقلا مفكرا و لسنا ناطقا أعبر به عما يجول في عصف ذهني اتجاه هذا الموضوع المهم و الشيق في تفاصيله الذي تمنيت و حلمت أن اكتب فيه وهو " قياس الشبه " و هذا موضوع مهم يحتاج لبحوث علمية تبين تفاصيله و تكشف خفاياه و تجول في زواياه ، و تستخرج كنوزه و اسراره، و من ذلك وقع الاختيار على هذا الموضوع و أسأل الله التوفيق و السداد و الاعانة على إتمام ذلك و حصول النفع به.

❖ أهمية الموضوع:

لا يخفى على كل من له اطلاع على العلم الشرعي عن أهمية القياس ، و من أنواعه قياس الشبه ، و منزلته الكبرى و تتجلى أهمية في :

كثرة اختلاف الأصوليين في تحديده و خلافهم فيه ، و كذلك عدم الاتفاق على تعريف معين له ، و نحن هنا نجمع هذه الأقوال و نبينها تبينا جلي بإذن الله تعالى .

❖ أهداف الموضوع :

تهدف دراسة هذا الموضوع الى جملة من الأهداف ، و منها :



- ١- تقريب الأحكام الأصولية المتعلقة بقياس الشبه، و جمعها في مؤلف واحد ليسهل الوصول إلى تلك الأحكام الأصولية في جملتها بيسر و سهوله .
  - ٢- معرفة القارئ بما يسمي قياس الشبه .
  - ٣- معرفة القارئ بأقوال أهل العلم في قياس الشبه معرفة تفصيلية دقيقة .
  - ٤- تنمية الملكة الأصولية لدى الباحث و القراء و التأصيل العلمي .
  - ٥- معرفة القارئ بشروط قياس الشبه .
  - ٦- الوصول إلى القول الفصل في حجيته .
  - ٧- إثراء المكتبة الفقهية بمثل هذه البحوث التخصصية .
- ❖ أسباب اختيار الموضوع :

إن مما دفعني لاختيار هذا الموضوع و الكتابة فيه عدة أمور ، ومنها :

- ١- الأهمية الكبرى التي تتجلى في هذا الموضوع المهم .
- ٢- الجدارة في هذا الموضوع لأنه يحتوي على دقائق مهمة .
- ٣- الفائدة العلمية و الاصولية الكبير التي يجنيها الباحث في هذا الموضوع .
- ٤- السهولة و الوضوح في عنوانه و مواضيعه .
- ٥- كثرة المصادر و وفرتها .

❖ منهج البحث :

- ١- التعريفات بالمصطلحات من كتب الفن من خلال اختيار التعريف المناسب .
- ٢- توثيق المعاني اللغوية من معاجم اللغة المعتمدة ، وتكون الإحالة عليها بمادة و الجزء و الصفحة .
- ٣- ذكر الأقوال في المسألة و بيان من قال بها من اهل العلم ، و عرض الخلافات مع الأدلة و المناقشات ، حسب الترتيب بين المذاهب الأربعة .
- ٤- العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح .
- ٥- توثيق الأقوال من مصادرها الاصلية إن وجد فيها ما يغني عن غيرها في مجمل البحث .



- ٦- استقصاء أدلة الاقوال ، و بيان وجه الدلالة إن احتيج لذلك ، و ذكر المناقشات إن وجد .
- ٧- الترجيح في المباحث ، و الموازنة فيه .
- ٨- التركيز على موضوع البحث و البعد بقدر الإمكان عن الاستطراد .
- ٩- أضع الآيات بين قوسين كهذا الشكل : ﴿...﴾ ، و أرقمها و مضبوطة بالرسم العثماني و التشكيل و أورد بيانها في الحاشية من اسم السورة و رقم الآية .
- ١٠- أضع الاحاديث بين قوسين متتالين كهذا الشكل : ((...)) ، و اخرجها من مصادرها الاصلية بإثبات الكتاب و الجزء و الصفحة و رقم الحديث إن وجد مع بيان درجة الحديث إن وجد ولم يكن من الصحيحين في الحاشية و نقل الحديث بتشكيل إن وجد .
- ١١- نقل نصوص العلماء كما هي و وضعها بين علامتي التنصيص كهذه : "...".
- ١٢- عند ذكر حديث أو معلومة سبق تخريجها و بيانها أضع كلمة : سبق تخريجها أنظر صفحة ... مع ذكر الصفحة .
- ١٣- العناية بقواعد اللغة العربية و الإملاء و علامات الترقيم .
- ١٤- ترجمة الأعلام في آخر الكتاب في فهرس الأعلام المشهورين و غير المشهورين بذكر اسمه و سنة وفاته و كنيته و ما اشتهر به و مذهبه .
- ١٥- توثيق الأقوال المختلف فيها من ثلاث مصادر ، و توثيق الأعلام من مصدرين .
- ١٦- أختتم البحث بخاتمة متضمنة لاهم النتائج و التوصيات و أعطي الفكرة النهائية لهذا البحث .
- ١٧- و ضع الفهارس وهي :
- أ- فهرس الآيات القرآنية .
- ب- فهرس الحديث و الاثار .
- ت- فهرس الأعلام .
- ث- فهرس المراجع و المصادر .
- ج- فهرس الموضوعات .



## ❖ خطة البحث :

- المقدمة ، و تحتوي على سبعة أمور :
  - خطبة الاستهلال .
  - أهمية الموضوع .
  - أهداف الموضوع .
  - أسباب اختيار الموضوع .
  - منهج المبحث .
  - خطة البحث .
  - الشكر و العرفان .
- التمهيد
- المبحث الأول : حقيقة قياس الشبه ، و فيه مطلبان :
  - المطلب الأول : تعريف قياس الشبه .
  - المطلب الثاني : أمثلة على قياس الشبه .
- المبحث الثاني : حجية قياس الشبه ، و فيه مطلبان :
  - المطلب الأول : أقوال أهل العلم ، و الأدلة على كل فريق ، و المناقشات .
  - المطلب الثاني : الموازنة ، و الترجيح ، و شروط قياس الشبه .
- الخاتمة : و فيها أهم النتائج ، و التوصيات .
- الفهارس : ( الآيات - الأحاديث و الآثار - الأعلام - المصادر و المراجع - الموضوعات )

## ❖ الشكر و العرفان :

اشكر الله عز وجل و احمده على نعمته و تيسيره إعداد هذا البحث ثم أتقدم بالشكر إلى أبي و أمي لتحفيزهم و دعائهم و معونتهم لي جعلهم الله في دوام الصحة ، و أشكر جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية و كلية الشريعة على منحي هذه الثقة في كتابة البحث و أتاحت لي المجال في ذلك ، و أشكر كل من اعانني بدعوة أو نصيحة أو إرشاد لمعلومة كتب الله أجرهم ، و أشكر مشرف هذا البحث الدكتور محمد بن علي المري على ما قدمه لي من نصح و إرشاد.



## النميد

الحمد لله رب العالمين ، و أفضل الصلاة و أتم التسليم على أشرفه خلقه سيدنا محمد ، و على آله الطيبين الطاهرين ، و أصحابه أجمعين ، و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ... و بعد :

فلما كانت الوقائع و الحوادث التي تطرأ على الناس في حياتهم متجددة و متنوعة بصفة مستمرة، و على نحو لا يمكن حصرها أو تحديدها ، و ستبقى كذلك إلى أن يرث الله الله الأرض و من عليها ، و بعض هذه الحوادث جديدة ليس لها وقع قبل احتاجت الأمة الإسلامية إلى وضع حكم لها ، و كانت ظواهر نصوص الكتاب و السنة لا تفي بهذه المستجدات لكونها محدودة و محصورة ، و بالخصوص ما كان متعلق منها بالأحكام ، فقد أرشدنا القرآن الكريم و السنة النبوية المطهرة قولاً و عملاً إلى مصدر تشريع لا ينضب ، و هو الرد إلى كتاب الله و سنة رسوله ﷺ عن طريق الاستنباط و الاجتهاد في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (١) ، أي مقصد الآية هي : الاستنباط و الاجتهاد و القياس ، و من هنا كان القياس مصدراً أساسياً من مصادر التشريع ، و من أنواعه " قياس الشبه " ، الذي سوف نتناوله إن شاء الله في هذا البحث ، نسئل الله التوفيق و السداد و الإعانة فيه يا رب العالمين .

(١) سورة النساء : ٨٣ .





# المبحث الأول

## حقيقتا قياس الشبه

و فيه مطلبان :

- المطلب الأول : تعريف قياس الشبه .
- أمثلة على قياس الشبه .



## المطلب الأول : تعريف قياس الشبه

أولاً : تعريف القياس لغة : القياس هو المقدار ، و القدر ، و قاس الشيء أي : يقيسه قياساً إذا قدره على مثله .<sup>(١)</sup>

ثانياً : تعريف الشبه لغة : هو المثل ، و الجمع أشباه ، و أشبه الشيء الشيء أي : ماثله ، و المتشابهات المشكلات .<sup>(٢)</sup>

ثالثاً : تعريف القياس شرعاً : هو حمل فرع على أصل في حكم يجمع بينهم .<sup>(٣)</sup>

أما تعريف قياس الشبه مركباً فقد وقع فيه إشكال كبير ، و اختلاف في التعريف ، و قد قال إمام الحرمين في تعريف قياس الشبه : " لا يمكن تحديده " <sup>(٤)</sup> ، و الصحيح أنه يمكن تحديده ؛ لكن مع الاختلاف :

التعريف الأول : هو أن يتردد الفرع بين اصلين ، حاضر و مبيح و يكون شبهه بأحدهما أكثر ، ( تعريف بن قدامة ) .<sup>(٥)</sup>

التعريف الثاني : الجمع بين الأصل و الفرع بوصف يوهم اشتماله على حكمه الحكم من جلب المصلحة أو دفع المفسدة ، ( وهو تعريف الغزالي ) .<sup>(٦)</sup>

و كل التعاريف متفق على أن الوصف الشبهي هو ما يكون بينها كجامع لتعريفات .

(١) لسان العرب ، لأبن منظور ، (٥٦٠/٧) ، باب القاف ، مادة قيس .

(٢) لسان العرب ، لأبن منظور ، (٢٤-٢٢/٥) ، باب الشين ، مادة شبه .

(٣) روضة الناظر ، لأبن قدامة ، (٥٣٩/٢) ، ط : إثراء المتون .

(٤) البحر المحيط ، لزرکشي ، (٢٣٠/٥) .

(٥) روضة الناظر ، لأبن قدامة ، (٦٠٨/٢) .

(٦) المستصفي ، للغزالي ، (٦٤٣/٣) .



## المطلب الثاني : أمثلة على قياس الشبه

## ١) حكم النية في الوضوء :

اتفق الفقهاء على أن النية شرط في العبادات لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ (١) ، وعن عمر بن الخطاب قال ، قال رسول الله ﷺ : ( إنما الأعمال بالنيات ... ) (٢) و على ذلك :

- ذهب الشافعي ، و مالك ، و احمد ، و أبي ثور : أن النية شرط ، و احتجوا بأن التيمم لا يجوز بغير نية ، و التيمم و الوضوء طهارتان فكيف يفترقان ؟ (٣)

- و ذهب أبو حنيفة ، و الثوري : أن النية ليست بشرط ، و حجتهم أن الطهارة حاصلة بدون النية ، فوجب القول بالجواز على كونها ليست بشرط . (٤)

و سبب اختلافهم : بين أن يكون الوضوء عبادة محضه ، أي : غير معقوله " تعبدية " ، وهي ما يقصد بها القرية لله فقط ، كالصلاة و غيرها ، و بين أن تكون عبادة معقولة ، كغسل النجاسة ؛ فالعبادة المحضة تفتقر إلى النية ، و المعقولة غير التعبدية لا تفتقر إلى نية ، و الوضوء فيه شبه من العبادتين ، و هي العبادة و النظافة . (٥)

## ٢) دية العبد في القتل الخطأ :

إذا قتل العبد خطأ ، و زادت قيمته على دية الحر ، ففيه وجهان :

الوجه الأول : كونه نفسا و صورته صورة آدمي ، فيثاب و يعاقب و يطلق و يتزوج و غيرها ، فهو يشبه الحر ، فيدفع القاتل الدية ، ولا يزيد على الدية المفروضة للحر .

(١) سورة البينة : ٥ .

(٢) صحيح البخاري ، (٦/١) ، بداية الكتاب .

(٣) المستصفي ، للغزالي ، (٦٤٦/٣) ، المجموع ، للنووي ، (٣٥٥/١) ، الحاوي الكبير شرح مختصر المزني ، للماوردي ، (٨٧/١) ، كشاف القناع ، للبهوتي ، (٣١٣/١) .

(٤) الإشراف على مذاهب العلماء ، لأبن المنذر ، (١٩٤/١) .

(٥) بداية المجتهد ، لأبن رشد الحفيد (١٥/١) .



الوجه الثاني : كونه مالا متقوما ، و صورته صورة الحيوان ، كالفرس و غيره ؛ لأنه مال متقوم و يقتضي إمكانية الزيادة في تعويضه على دية الحر .

- فذهب أبو حنيفة ، و أحمد إلى : أنه يكون آدمي فيكون عليه دية الحر ؛ لأنه يثاب و يعاقب .
- و ذهب الشافعي : أنه يلحق الحيوان ؛ و بذلك يكون فيه زيادة في الدية .<sup>(١)</sup>

### ٣ تردد العبد بين الحر و البهيمة :

فمن لم يملكه قال : أنه حيوان ، و على ذلك يجوز بيعه ، و رهنه ، و هبته ، و إرثه ؛ أشبه بالدابة و من يملكه قال : أنه حر يثاب ، و يعاقب ، و ينكح ، و يطلق ؛ فهو أشبه بالحر .<sup>(٢)</sup>

### ٤ مسح الرأس بين التكرار و المسحة الواحدة :

- قال أبو حنيفة : مسح الرأس لا يتكرر ، تشبيهاً بمسح الخف ، و التيمم ؛ و الجامع أنه مسح .
- قال الشافعي : مسح الرأس يتكرر ، و الجامع أن مسح الرأس أصل في طهارة الوضوء فسن تكراره ؛ قياساً على الوجه و اليدين .<sup>(٣)</sup>

### ٥ حكم الترتيب في كفارة الجماع :

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: هلكت، يا رسول الله، قال: (( وما أهلكك؟ ))، قال: وقعت على امرأتي في رمضان، قال: (( هل تجد ما تعتق رقبة؟ ))، قال: لا، قال: (( فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ ))، قال: لا، قال: (( فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟ ))، قال: لا، قال: ثم جلس، فأتي النبي ﷺ بعرق فيه تمر، فقال: (( تصدق بهذا ))، قال: أفقر منا؟ فما بين لابتئها أهل بيت أحوج إليه منا، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: (( اذهب فأطعمه أهلك )) .<sup>(٤)</sup>

(١) المهذب ، للنملة ، (٢١٠٤) ، الأصول من علم الأصول ، لأبن عثيمين ، (٧٣) .  
(٢) روضة الناظر ، لأبن قدامة ، (٦٠٨/٢) ، اللمع في أصول الفقه ، للشيرازي ، (١٠١) .  
(٣) المستصفى ، للغزالي ، (٦٤٤/٣-٦٤٥) ، شرح مختصر الروضة ، للطوفي (٤٢٨/٣-٤٢٩) .  
(٤) صحيح مسلم ، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان ، (٧٨١) ، رقم الحديث : ١١١١-٨١ .



الأول : أن هذه الكفارة على التخيير دون الترتيب ، و لأن الرسول ﷺ أمره أن يكفر بعثق ، أو صيام ، أو إطعام للمساكين ؛ وفي رواية أخرى قال ( أو ) ، و هي تدل على التخيير ، و لأنها كفارة لم تجب عن إتلاف ، ولا عذر فدخلها التخيير . (١)

الثاني : وجوب الترتيب في كفارة الجماع ، مثل كفارة الظهار ، و هو قول الجمهور ، و استدلووا بأن الحديث ظاهره الترتيب ؛ إذ أن الرسول لم يأمره بالانتقال إلا عند العجز . (٢)

### ٦ المذي و حكم تردده بين البول و المني :

إن المذي متردد بين البول و المني لطبيعة حاله ، فمن قال أنه نجس ، قال : هو خارج من الفرج ، ولا يخلق من الولد ، ولا يجب به الغسل ؛ فهو أشبه بالبول ، فيلحقه بالنجاسة . و من قال إنه طاهر ، قال : هو خارج فيه نوع من الشهوة ، و يخرج أمام الشهوة ، أي : المني ، فهو يشبه المني . (٣)

### ٧ جزاء صيد المحرم :

قال تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ (٤)

أن المحرم إذا قتل شيء من النعم ، أن يحكمان فيه عدلان بأشبه الأشياء ، و هو قول العلماء . (٥) إلا أبو حنيفة قال : يضمه بقيمته . (٦)

### ٨ إلحاق النسب بالقيافة :

عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : دخل علي رسول الله ﷺ ، و هو مسرور تبرق اسارير وجهه ،

(١) منهاج التحصيل ، للزخراحي ، ( ١٤٦/٢ ) ، شرح الرسالة ، للقاضي ، ( ٢٨٨/١ ) .

(٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، للزيلعي ، ( ٣٢٧/١ ) ، بداية المجتهد ، لأبن رشد ، ( ١٨٣/٢ ) ، المغني ، لأبن قدامة ، ( ١٤٠/٣ ) .

(٣) المهذب ، للنملة ، ( ٢١٠٤ ) ، الجامع لمسائل أصول الفقه ، للنملة ، ( ٣٦٣ ) .

(٤) سورة المائدة : ٩٥ .

(٥) المغني ، لأبن قدامة ، ( ٥١١/٣ ) ، شرح التلقين ، للمازي ، ( ٥٦/٣-١ ) ، الأم ، للشافعي ( ٢٠٦/٢ ) .

(٦) اختلاف الأئمة العلماء ، لأبن هبيرة ، ( ٣٠٦/١ ) .



فقال : (( الم تري إلى مجزز المدلجي دخل فرأى أسامة و زيدا و عليهما قطيفة قد غطيا رؤسهما و بدت أقدامهما ، فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض )) (١) ، و ذلك يدل على أن إلحاق القيافة يفيد النسب ، و ذلك بسبب سرور النبي ﷺ ، و هذا قول الجمهور ، إلا الأحناف ، و يشترط في القضاء بالشبه قول أهل الخبرة و المعرفة ، كما كان معتبر مجزز المدلجي (٢).

### ٩ تشبيه الأرز و الزبيب بالتمر و البر :

عن عبادة بن الصامت، قال: قال رسول الله ﷺ : (( الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يدا بيد )) (٣) ، لكونهما مطعومين أو قوتين فتم التشبيه ، لأن البر و التمر يجري فيها الربا ، فيقولون أن سبب المطعم و الكيل الذي بسببه يجري الربا ، فشبهوا الأرز بالبر ، و الزبيب بالتمر (٤).

و بهذا قد تم ذكر ما تم الوقوف عليه من الأمثلة ، و سوف يتبين حالها في المبحث القادم جيدا ، بإذن الله تعالى .

- 
- (١) صحيح مسلم ، كتاب الرضاع ، باب العمل بإلحاق القائف الولد ، (١٠٨١) ، رقم الحديث : ١٤٥٩-٣٨ .  
 (٢) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، لأبن القيم ، (١٩٥) .  
 (٣) صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب الصرف و بيع الذهب بالورق نقدا ، (١٢١١) ، رقم الحديث : ١٥٨٧-٨١ .  
 (٤) المستصفي ، للغزالي ، (٦٤٦/٣) ، البرهان في أصول الفقه ، للجويني ، (٣٩-٢١/٢) .



# المبحث الثاني

## حجية قياس الشبه

و فيه مطلبان :

المطلب الأول : أقوال أهل العلم و أدلة كل فريق و المناقشات .

المطلب الثاني : الموازنة و الترجيح و شروط قياس الشبه .



## المطلب الأول : أقوال أهل العلم و أدلة كل فريق و المناقشات

⊖ صورة المسألة : هل قياس الشبه حجة ، و دليل على قياس الأحكام ؛ كنوع من أنواعها ، أم أنها ليست بحجة مطلقا ، و التعليل بها فاسد ؟

⊕ تحرير محل النزاع : في هذه المسألة قولين مختلفين ، و بناء على ذلك فإنها مسألة خلافية ، تدور بين القولين في قياس الشبه ، هل نعهه دليلا نقيس عليه ، أم أنه لا يصح القياس عليه أو به ، وفي السطور القادمة سوف يتبين كل قول ، و أدلته ، و النقاش عليه ، ثم الترجيح ، و بذلك يتبين الخفي ، و يزول الإشكال ، بإذن الله تعالى .

⊕ الأقوال بشكل مجمل :

القول الأول : قياس الشبه حجة و دليل .

القول الثاني : قياس الشبه ، ليس بحجة مطلقا ، و التعليل به فاسد .

⊕ القول الأول : قياس الشبه حجة و دليل ، و ذهب إليه الجمهور من المالكية <sup>(١)</sup> ، و الشافعية <sup>(٢)</sup> ، و الحنابلة <sup>(٣)</sup> ، و بعض الاحناف <sup>(٤)</sup> ، و لهم أدلة عامه ، و خاصه ، و عقليه .  
للأدلة النقلية العامة :

١ - قوله تعالى : ﴿ فَأَعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾ <sup>(٥)</sup>

وجه الدلالة : أفادت حجة القياس عامة ، لأن الاعتبار مشتق من العبور و هو المرور ، و القياس عبور من حكم الأصل إلى حكم الفرع ؛ فكان داخلا تحت الأمر ، و الشبه نوع منه فيكون أيضا

(١) نفائس الأصول ، للقرافي ، (٣٣٢٢/٧) ، شرح تنقيح الفصول ، للقرافي ، (٣٣٧/٥) .

(٢) البحر المحيط ، للزركشي ، (٢٣٤/٥) ، المحصول ، للرازي ، (٢٠٣/٥) ، تشنيف المسامع ، للزركشي ، (٣٠٧/٣) .

(٣) شرح الكوكب المنير ، لأبن النجار (١٩٠/٤) ، أصول الفقه ، لأبن مفلح ، (١٢٩٤) ، روضة الناظر ، لأبن قدامه ، (٦١٠/٢) .

(٤) المستصفى ، للغزالي ، (٦٤٩/٣) .

(٥) سورة الحشر : ٢ .





داخلا تحت الأمر و يكون حجة (١) .

٢- قول معاذ لرسول الله ﷺ ، حين أرسله إلى اليمن ، و سألة : قال: (( كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟ ))، قال: أقضي بكتاب الله، قال: (( فإن لم تجد في كتاب الله؟ ))، قال: فبسنة رسول الله ﷺ ، قال: (( فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ، ولا في كتاب الله؟ )) ، قال: أجتهد رأيي ولا آلو، ف ضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: (( الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله )) (٢) .

وجه الدلالة : في قول معاذ : " أجتهد رأيي ولا آلو " ، و إقرار الرسول بصحة قوله ، و أقره الرسول على الاجتهاد بالرأي ، و هو القياس ، و الشبه نوع منه (٣) .

٣- كتاب عمر إلى أبي موسى الاشعري بالبصرة حين أرسله قاضيا : ( أعرف الأشباه و الأمثال ، و قس عند ذلك أشبهها بالحق ... ) (٤) ، و قد تلقت الأمة هذا الكتاب بالقبول ، و أجمعت على العمل به ، و هو أصل في اثبات العمل بالقياس ، و الشبه نوع منه (٥) .

**نوقش :** أن الأدلة الثلاثة العامة ، لا تفيد في الأثبات ، لأنها أعم من المدعى ، و الخصم لا يسلم أن الشبه نوع من أنواع القياس ، و أنه إفراد الاعتبار الذي أمر به القرآن الكريم ، أو الاجتهاد الذي أقره الرسول ﷺ (٦) .

**أجيب عليه :** أن هذا هو محل النزاع في أصل المسألة ، وإذا لم تسلموا فهو تحكم من عندكم ، فقول رسول الله ﷺ دليل على الاجتهاد ، و القياس من الاجتهاد ، و الشبه من أنواعه ، و القرآن كما قال تعالى : ﴿ وَ لَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ (٧) ،

(١) الحصول ، للرازي ، (٥ / ٢٦ ، ٢٠٥) .

(٢) سنن أبي داود ، كتاب الأقضية ، باب اجتهاد الرأي في القضاء ، (٥ / ٤٤٤) ، رقم الحديث : ٣٥٩٢ ، ط : الارنؤوط ، حكم الحديث : إسناده ضعيف ، لكن مال إلى قوته و صحته غير واحد من أهل الحديث .

(٣) شرح مختصر الروضة ، للطوفي ، (٣ / ٤٣٤) .

(٤) سنن البيهقي ، (١٠ / ١٥٠) .

(٥) أحكام الفصول ، للبايجي ، (٥٥٣) .

(٦) قياس الشبه ، للدريشوي ، (٤ / ٢٦) .

(٧) سورة النساء : ٨٣ .



و المقصد هو الاستنباط و الاجتهاد و القياس .

للأدلة النقلية الخاصة :

١- قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَمَسَّقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ ﴾ (١) .

وجه الدلالة : أن الله قاس إحياء الأبدان بالأرواح ، على إحياء الأرض بالخضرة و النظارة بعد يباسها ، و العلة الجامعة بينهما ، أن الخضرة و النظارة للأرض تشبه الروح للجسد ، و هذا شبه (٢) .

نوقش : أنها ليست من قبيل قياس الشبه ، بل من قياس الدلالة ، و العلة هي كمال قدرة الله ، و الجامع بينهم هو الأحياء ؛ فالذي يقدر على إحياء الأرض اليابسة قادر على إحياء الأبدان (٣) .

أجيب عليه : أن الوصف المذكور في الآية ليس علة اتفاقا ، بل متضمن للعلة ، و هو بهذا أقرب إلى قياس الشبه ، لأن قياس الشبه مبني على الاشتراك في الوصف الذي يظن المجتهد أنه متضمن العلة (٤) .

٢- عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن امرأة من جهينة ، جاءت إلى النبي ﷺ ، فقالت : إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت ، أفأحج عنها؟ قال : (( نعم حجي عنها ، رأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضية؟ اقضوا الله فالله أحق بالوفاء )) (٥) .

وجه الدلالة : أن الرسول ﷺ شبه دين الله بديون العباد في وجوب القضاء (٦) .

نوقش : أنه من قبيل قياس الدلالة ، حيث قاس فيه الرسول ﷺ النظر على النظر ، و هو حجة ، و هو من قبيل قياس العلة كما يراه الحنفية .

أجيب عليه : بل هو قياس شبه ، و الخلاف خلاف تسمية ، إلا أن الأحناف سموه باسم آخر ،

(١) سورة فاطر : ٩ .

(٢) شرح مختصر الروضة ، للطوفي ، (٢٥٦/٣) .

(٣) أعلام الموقعين ، لأبن القيم ، (١١٨/١-١١٩) .

(٤) قياس الشبه ، للدريشوي ، (٢٦/٤) .

(٥) صحيح البخاري ، كتاب جزاء الصيد ، باب الحج و النذور عن الميت و الرجل يحج عن المرأة ، (١٨/٣) .

(٦) الواضح في أصول الفقه ، لأبن عقيل ، (٥٤/٢) .



و نحن لا ننازع في اللفظ (١) .

٣- عن أبو هريرة رضي الله عنه، عن الرسول ﷺ، أنه قال: ((عسى أن يكون نزع عرق)) (٢) .

وجه الدلالة : نبه رسول الله ﷺ على مشروعية قياس الشبه عندما شبه نزع العرق من أصول الغلام بنزع العرق من أصول الفحل ، فكان حجة (٣) ، قال ابن القيم في هذا الحديث : " في الحديث ما يدل على اعتبار الشبه " (٤) .

٤- قال الصديق رضي الله عنه لعمر بن الخطاب رضي الله عنه : ( والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة و الزكاة فإن الزكاة حقر المال ) (٥) .

وجه الدلالة : أن أبو بكر رضي الله عنه ، قاس الزكاة على الصلاة في وجوب مقاتلة الممتنع عن أدائه بجامع ورودهما ، في الكتاب و السنة موردا واحدا (٦) .

للأدلة العقلية :

ذكر الأصوليون القائلون بحجية قياس الشبه ، أدلة عقلية ، يدور محورها كلها ، على أنه يفيد غلبة الظن ، و قياس الشبه يفيد غلبة الظن ؛ وما أفاد غلبة الظن فالعمل به واجب ، في الأحكام الشرعية العملية (٧) .

١- اقتزان الحكم بالشبه دليل على كونه علة للحكم ، و ذلك لأن الأصل في الأحكام الشرعية ، أنها معللة بالمصلحة ، و هذه المصلحة لا تخلوا إما أن تكون ضمن الوصف المناسب أو الشبهي أو الطردى ؛ إذ أن الاوصاف ثلاثة لا غير ، فإذا أنعدم المناسب لم يبق إلا الشبهي ، أو الطردى ، و الطردى مجزوم بنفي مناسبه ، فلم يبق إلا الشبهي ، و يغلب على الظن

(١) الوصول إلى الأصول ، لأبن برهان ، (٢/٢٩٤-٢٩٥) . ، قياس الشبه ، للدريشوي ، (٤/٢٧) .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب اللعان ، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها ، (١١٣٧) ، رقم الحديث : ١٥٠٠-١٨ .

(٣) البحر المحيط ، للزركشي ، (٥/٢٤٠) .

(٤) الطرق الحكمية ، لأبن القيم ، (١٨٨) .

(٥) صحيح البخاري ، كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، (٢/١٠٥) .

(٦) شرح مختصر الروضة ، لطوفي ، (٣/٤٢٩) .

(٧) شرح مختصر الروضة ، للطوفي ، (٣/٤٣١) .



اشتماله على المصلحة<sup>(١)</sup>.

**نوقش** : غير مسلم ، بل الاوصاف اثنان مناسب ، و طردي لأن الشبهي ، إما أن يكون مناسباً ثبت الحكم في الأصل من اجله ؛ فهو قياس العلة و هو معتبر اتفاقاً ، و إما أن يكون غير مناسب ، بأن لا يكون عله<sup>(٢)</sup>.

**أجيب عليه** : أن ذلك يعني مساواة الوصف الشبهي بالطردي ، مع أن الطردي لم يلتفت إليه الشارع مطلقاً ، و وجوده كعدمه خلافاً للشبهي الذي التفت إليه الشارع ، و طنه متضامن و الفرق بين الاثنين ظاهر<sup>(٣)</sup>.

٢- لقد اجتمع الصحابة و من بعدهم على أن قياس العلة حجة ، و ليس ذلك لمعنى خاص فيه ، و إنما لإفادته غلبة الظن ، و هو متحقق في قياس الشبه ، فيجب قبوله<sup>(٤)</sup> ، مثال : قول الشافعي : بوجوب النية للوضوء كالتيتم ، و تعليل ذلك : أنها طهارتان فكيف تفترقان ؟<sup>(٥)</sup>.

**نوقش** : غير مسلم ، بل اعتبروا المعاني ، و العلل كما في قول عمر لأبي بكر رضي الله عنهما : ( رضيك رسول الله ﷺ لدينا أفلا نرضاك لدينانا )<sup>(٦)</sup> ، فدل على اعتبار المعنى المقتضي للحكم<sup>(٧)</sup>.

**أجيب عليه** : أن التفتاهم إلى العلل و المعاني في بعض المواضع ، لا يعني عدم التفتاهم إلى الوصف الشبهي ، و المثبت مقدم على النافي ، لأن معه زيادة علم ، كما هو معلوم<sup>(٨)</sup>.

٣- لم يشرع بناء الأحكام على القياس ، إلا للحاجة الداعية إلى ذلك ، إذ أن النصوص متناهية ، و الوقائع ، و الحوادث غير متناهية ، وفي هذا الحال كان الواجب في وضع القياس

(١) الأحكام في أصول الأحكام ، للأمدى ، (٢٩٧/٣).

(٢) التلخيص ، للجويني ، (٢٣٩/٣) ، المختصر ، لأبن حاجب ، (١٣٤/٣).

(٣) قياس الشبه ، للدريشوي ، (٢٨/٤) .

(٤) قواطع الأدلة ، للسمعاني ، (٢٦١/٢-٢٦٣).

(٥) أنظر صفحة : ١٠ .

(٦) لم أجده في كتب الحديث و التخريج ولكن وجدته في كتاب التبصرة كما سيرد في الحاشية القادمة .

(٧) التبصرة ، للشيرازي ، (٤٥٩).

(٨) قياس الشبه ، للدريشوي ، (٢٨/٤) .



أن يكون على نحو يسهل طلبه ، و وجوده ليتيسر بناء الأحكام عليه ، ولو اقتصرنا على قياس العلة فقط فلن يفني بجميع المسائل (١).

**نوقش :** صحيح أن هذا مسلم ، لكن ذلك لا يعني أن هذه الأمارات ، أو العلامات معتبره في الشرع مطلقا ، بل لا بد أن يثبت أن الحكم متعلق بها بالنص ، أو الاستدلال و حينئذ تسمى هذه العلامة علة ؛ اسما كانت ، أو صفة ، أو حكم (٢).

**أجيب عليه :** أن في هذا توسيع لنطاق العلة بحيث تشتمل الشبه ، و إن لم يرضوا بالشبه (٣).

٤- أن الشبه يثير ظنا غالبا بثبوت حكم الأصل في الفرع ، و كل ما اثار ظنا غالبا ؛ يجب العمل به (٤).

**نوقش :** أن قياسكم قياس الشبه على قياس المعنى في الحجية ، و وجوب العمل لأشترأكهما في إفادة الظن ، قياس في الأصول و أصول الشريعة لا تثبت بالقياس ، و إنما بنص ، أو إجماع .

**أجيب عليه :** لم يقصد هنا إثبات القياس بالقياس ، بل تقدير أن حصول الظن الكافي للعمل في قياس المعنى متحقق في قياس الشبه (٥) .

و هنالك نقاش بشكل أجمالي لكل ما ورد من أدلة عقلية للقول الأول ، و هو : و إن أفادت الظن ، فإنه ظن ضعيف لا يعتد به الشارع ، ولا يلتفت إليه (٦).

بعد ذكر القول الأول ، و أدلته ، و مناقشاته ، و ما توقعنا عليه من أجوبة عليها ، تبقى لدينا القول الثاني ، و هو إكمال صورة المسألة ، وهو قول يخالف القول الأول بلا شك ، و سوف نرده في السطور القادمة إن شاء الله تعالى .

(١) قواطع الأدلة ، للسمعاني ، (٢٦٣/٢-٢٦٥).

(٢) التلخيص ، للجويني ، (٢٣٩/٣-٢٤٠).

(٣) قياس الشبه ، للدريشوي ، (٢٨/٤) .

(٤) البحر المحيط ، للزركشي ، (٢٤٠/٥) ، المحصول ، للرازي ، (٢٨٠/٢) .

(٥) البحر المحيط ، للزركشي ، (٢٤٠/٥) .

(٦) سلم الوصول ، لمطيعي ، (١٠٥/٤-١٠٨).



☉ القول الثاني : أن قياس الشبه ليس بحجة مطلقا ، و التعليل به فاسد ، و ذهب إليه كل من ، جمهور الحنفية (١) ، و بعض الشافعية (٢) ، و رواية عن الإمام أحمد (٣) ، و الباقلاني (٤) ، و لهم أدلة نقلية ، و عقليه :

للأدلة النقلية :

مفاد الأدلة النقلية بشكل إجمالي هي : أن الله تعالى ذم القياس بالشبه في عدد من الآيات :

- ١ - قاله تعالى : ﴿ قَالُوا إِن يَسْرِقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (٥) ، إخبار عن إخوة يوسف - عليه السلام - ، فهم ألحقوا أحدهما بالأخر من غير دليل ، بل لمجرد الشبه الجامع بينه و بين يوسف - عليه السلام - ، و ليس في قياس الشبه جمع بين الأصل و الفرع بعله ، أو دليل ، بل شبه فارغ ، أو صورة مجردة ، وهذا لم يرد من قبيله في القرآن (٦) .
- ٢ - قوله تعالى : ﴿ مَا نَزَّلْنَا إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا ﴾ (٧) ، قوم نوح أنكروا نبوته لا لشيء معين سوى أنه بشر مثلهم في الصورة ! ، فعندهم ينبغي أن لا يكون هكذا (٨) .

**نوقش :** غير مسلم ، لأن القائلين بحجية قياس الشبه يشترطون لاعتباره شبيها مخصوصا يغلب على الظن أنه متضمن للمصلحة التي يتخذها الشارع ، أو يتوخاها ، و لو سلمنا لكم جدلا ، فإن بطلان تلك الصور المبنية على الشبه الفارغ لا يعني ردها مطلقا (٩) .

(١) الفصول في الأصول ، للجصاص ، (٤/١٤٤ ، ١٤٧) ، ميزان الأصول ، للسمرقندي ، (٥٧٣) ، أصول الفقه ، للأمشي ، (١٨٥-١٨٦) .

(٢) اللمع ، للشيرازي ، (١٠٦) ، التلخيص ، للجويني ، (٣/٢٣٦) .

(٣) العدة ، لأبي يعلى ، (١٣٦٢) ، روضة الناظر ، لأبن قدامة ، (٢/٦١٠) .

(٤) التلخيص ، للجويني ، (٣/٢٣٦) ، سلاسل الذهب ، للزركشي ، (٣٨٢) .

(٥) سورة يوسف : ٧٧ .

(٦) إعلام الموقعين ، لأبن القيم ، (١/١١٥) .

(٧) سورة هود : ٢٧ .

(٨) إعلام الموقعين ، لأبن القيم ، (١/١١٥) .

(٩) قواطع الأدلة ، للسمعاني ، (٢/١٦٦) .



٣- قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ﴾ (١) ، الآية لا تنفي العمل بالظن مطلقا ، و إن كنا قد خالفناه في قياس المناسبة للدليل الراجح ، والاتفاق ، ففي القياس يبقى على موجب الدليل (٢) .

نوقش من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : معارضة الآية ، في قوله تعالى : ﴿ فَأَعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾ (٣) ، و قياس الشبه نوع من الاعتبار (٤) .

الوجه الثاني : يجب العمل بقياس الشبه بناء على الظاهر ، كما روي عن النبي ﷺ ، أنه قال : (( إنما نحكم بالظاهر و الله يتولى السرائر )) (٥) .

الوجه الثالث : أنه مندرج في عموم قول معاذ لرسول الله ﷺ عندما بعثه لليمن : ( أجتهد رأيي ولا آلو ) (٦) ، و قد صوبه النبي ﷺ في ذلك (٧) .

٤- أن الصحابة - رضي الله عنهم - ، قد أجمعوا على العمل باللعل المناسبة و إجراء القياس على مقتضاها ؛ أما قياس الشبه فلم ينقل عنهم القول ، ولا العمل به فلا يكون حجة (٨) .

نوقش : أنه لا يلزم من عدم عمل الصحابة - رضي الله عنهم - ، بهذا النوع من القياس عدم جواز العمل به ، لجواز أنه قد يكون هنالك مدرك آخر ، أو دليل آخر ؛ لأن الصحابة عملوا به بدليل ما ورد عن عمر - رضي الله عنه - في كتابه لأبي موسى الأشعري (٩) ، ثم أنه لا يسلم أن الصحابة كانوا

(١) سورة النجم : ٢٨ .

(٢) شرح مختصر الروضة ، للطوفي ، (٤٣٣/٣) .

(٣) سورة الحشر : ٢ .

(٤) شرح مختصر الروضة ، للطوفي ، (٤٣٣/٣) .

(٥) التلخيص الحبير ، لأبن حجر ، كتاب القضاء ، باب آداب القضاء ، ( ٣١٩١ ) ، رقم الحديث : ٢٨٦٣ ، حكم الحديث : فيه كلام ، و وهم .

(٦) سبق تخرجه ، أنظر صفحة ١٦ .

(٧) شرح مختصر الروضة ، للطوفي ، (٤٣٤/٣) .

(٨) المنحول ، للغزالي ، (٤٨٥) ، التلخيص ، للجويني ، (٢٤٠/٣) .

(٩) نهاية الوصول ، للأرموي ، (٣٣٤٥) .



يقتصرون على قياس العلة فقط ، بل كانوا يلحقون النصوص بالمضاهاه بالشبه ، و قد تقدم بعض الأمثلة (١) .

للأدلة العقلية :

١- أن الوصف الشبهي إن كان مناسباً ، فهو قياس العلة ، و هو مقبول بالاتفاق ، و إن لم يكن مناسباً فهو طرد ، و هو مردود بالاتفاق .

نوقش : غير مسلم ، بل هناك الوصف الشبهي الذي يتوسطهما ، و هو دون المناسب ، و فوق الطردي ، و هو غير مردود ، و يحصل به غلبة الظن (٢) .

٢- أن الفرع إذا أُلحق بالأصل بأشبهه ، هذه الأشباه هل وجب الحكم في الأصل لأجلها ؟ ، فإن قلتم نعم ، فهو إذا قياس علة ، و فيه رد الفرع إلى الأصل بالعلة الموجبة فكيف سميتومه بالشبه ؟ ، و كيف يساغ الجمع بين الفرع و الأصل من غير وصف ؟ (٣) .

نوقش : كيف تنكرون على من يزعم أن الله تعالى تعبد المجتهدين بطريقتين : أولها : قياس العلة ، و الثانية : إذا عجزوا عن قياس العلة أن ينظروا إلى غلبة الأشباه (٤) .

٣- القول بالشبه يؤدي إلى إثبات الأحكام المتضادة في المحل الواحد ، و هو ممنوع ، فما من فرع إلا و هو يشبه الأصل من وجه ، و يخالفه من وجه آخر ، و ليس الجمع بينهما لأجل اثباتهما بأولى من التفريق بينهما لأجل اختلافهما .

نوقش : ليس مجرد الشبه بين الأصل و الفرع يسوغ إلحاقه به ، و إنما يجب ذلك إذا دل الدليل على أن الجمع بينهما لأجل الشبه أولى من التفريق بينهما لأجل الاختلاف (٥) .

و ما يكون بعد ذكر الأقوال ، و الأدلة ، إلى أن نضع الموازنة بين الأقوال ، و الترجيح فيهما .

(١) المنحول ، للغزالي ، (٣٨٤) .

(٢) نهاية الوصول ، للأرموي ، (٣٣٤٥) .

(٣) الابحاج ، للسبكي ، (٧١/٣) .

(٤) التلخيص ، للجويني ، (٢٣٩/٣) .

(٥) الفصول ، للجصاص ، (٢٤٣/٤) .





## الترجيح و الموازنة

بعد ذكر الأقوال التي قد وردت لنا في القولين ، و أدلة كل فريق ، و الوقوف على المناقشات ، و الأجوبة عليها ؛ فإنه لا يمكن الجمع بين القولين في الواقع ، لأن كل قول أصحابه متمسكين به ، و بالأدلة التي قد أوردوها ، وعلى ما قد بنوا فيها ، ؛ فلذلك يبقى الخلاف قائما بين الفريقين ، و لذلك نحن نقول بأنها مسألة خلافية ، و لكن بعد النظر في الأقوال ، و الأدلة ، و المناقشات ، و الأجوبة ، يترجح لدي القول : بحجية قياس الشبه ، و اعتباره ، لقوة الأدلة ، و ردهم لأدلة القول الثاني بوجه و حجية قوية في نظري ، ولكن لا يؤخذ بقياس الشبه مطلقا ، و إنما بشروط و سوف ترد ، و أما سبب ترجيحي فهو يكمن في ستة نقاط أساسية ، و هي :

- ١- أن قياس الشبه قد بنى عليها الشرع كثيرا من أحكامه ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ <sup>(١)</sup> ، و كما في قصة مجزز المدلجي كما سبق ، و غيرها .
- ٢- ورود آثار كثيرة عن الصحابة تدل على أنهم لم يكونوا يحصرون النظر ، في مسلك معين في أخذهم للقياس ، بل كانوا يلحقون غير النصوص بالنصوص ، إذا غلب على ظنهم أنه يضاهيه سواء بالشبه ، أو المعنى ، و من ذلك قياس أبو بكر - رضي الله عنه - للزكاة على الصلاة في وجوب مقاتلة الممتنع عن إخراجها ، كما قد سبق ، و غيرها .
- ٣- اتفاق الأصوليون على أن الاحكام الشرعية في معظمها معللة بالمصلحة ، فإذا كانت تلك المصلحة غير منصوص عليها ، تعين اشمال أوصاف عليها ، وهذه الأوصاف تكون إما : مناسب ، أو الطردي ، أو الشبه .
- ٤- قوة أدلة الجمهور ، و ضعف أدلة النافين ، و إبطالها بالاعتراضات ، و المناقشات .
- ٥- أن المنكرين له ذهبوا إلى العمل به في كثير من الفروع الفقهية .
- ٦- عمل الأئمة الثلاثة ، مالك ، و الشافعي ، و أحمد ، به .

(١) سورة المائدة : ٩٥ .



## شروط قياس الشبه

حتى يصح العمل بقياس الشبه ، و يبنى عليه الأحكام بناء سليما صحيحا لا به شوائب ، فلا بد من توفر شروط أربعة فيه ، و هي :

- ١- عدم إمكانية المصير إلى قياس العلة ، و معنى هذا الشرط : أن المجتهد الناظر في المسألة ، قد تعذر عليه بعد اجتهاده جميع الطرق ، و لم يجد مسلكا صحيحا غير الإلحاق بالوصف الشبهي بين الفرع و الأصل ، و أن يغلب الظن على وجود صورة الفرع في ذلك الأصل ، مجرد الإلحاق فقط ، و هذا الشرط محل إجماع<sup>(١)</sup>.
- ٢- أن يتردد الفرع بين أصليين ، فيلحق بأحدهما بغلبة الشبه ، و قال بعضهم أنه لا فرق ، بل يجوز أن يكون في أصل واحد أو أصول متعددة<sup>(٢)</sup>.
- ٣- أن تثبت عليية الشبه بأحد مسالك العلة ، ما عاد مسلك المناسبة ؛ لأنه لو وقع كان مناسبا ، و خرج من كونه شبهيا<sup>(٣)</sup>.
- ٤- أن يورث التفات الشارع في بعض المواضع إلى ذلك الوصف الشبهي غلبة الظن لدى المجتهد ، بأنه قد أعتبر في بناء الحكم ؛ و إلا لم يكن له الحكم به<sup>(٤)</sup>.

(١) البحر المحيط ، للزركشي ، (٢٣٤/٥) ، الابهاج ، للسبكي ، (٦٩/٣) .

(٢) غاية الوصول ، للأنصاري ، (١٢٥) ، التلخيص ، للجويني ، (٢٣٨/٣) .

(٣) بيان المختصر ، للأصفهاني ، (١٣١/٣) .

(٤) الأحكام ، للأمدى ، (٢٩٧/٣) .



## الخاتمة

الحمد لله تعالى حق حمده و الصلاة و السلام على عبده و رسوله سيدنا محمد أشرف خلقه ، وعلى آله و أصحابه و التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، و احمد الله تعالى على توفيقه في إتمام ما اردت الكلام عنه في هذا البحث الذي نضع فيه آخر القطرات ، و نختتم بأجمل العبارات ، و لقد استدركت ما يمكن استدراكه في قياس الشبه ، و الأقوال التي فيه ، سائلا المولى أن ينفع به العباد و البلاد يا رب العالمين .. اللهم امين .

و أهم نتائج هذا البحث تتمركز في خمس نقاط :

- ١- الشبه هو الوصف الذي لا يعقل مناسبته بالنظر إليه في ذاته ، و تظن فيه المناسبة ظنا ما ، إما أن الشارع قد التفت إليه في بعض المواضع ، أو بناء عليه بعض الأحكام .
- ٢- يقع قياس الشبه ضمن أقسام القياس المعتبرة .
- ٣- اتفق الأصوليون على أنه لا يصرار إلى قياس الشبه إلا بعد اليأس من وجود المعنى المناسب .
- ٤- وجود نماذج لقياس الشبه في القرآن الكريم ، و السنة النبوية ، و الصحابة .
- ٥- أن أكثر أقيسة الفقهاء من قبيل قياس الشبه .

واما ما اوصي به ، فأوصي أولا بتقوى الله عز وجل في السر و العلن ، و أحرص المسلمين و أحثهم على دراسة قياس الشبه ، و معرفة ماهيته ، و اوصي الاخوة و الاخوات أن يعملوا على دراسة تطبيقية على النوازل المعاصرة المخرجة على قياس الشبه ، و أن ينشروا هذا البحث حتى تعم الفائدة ، و اسأل الله أن يوفقنا لمرضاته ، و أن يرزقنا العلم النافع و العمل الصالح ، و أن يجعل عملنا هذا حجة لنا يوم لقياه ، و صلى الله و سلم على نبينا محمد و على آله و صحبه اجمعين و أن الحمد لله رب العالمين .



## الفهارس العامة:

## فهرس الآيات

	سورة النساء		
الآية	رقمها	الصفحة	
﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ ... ﴾	٨٣	١٦ - ٧	
	سورة المائدة		
الآية	رقمها	الصفحة	
﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾	٩٥	٢٤ - ١٢	
	سورة هود		
الآية	رقمها	الصفحة	
﴿ مَا نَزَّلْنَا إِلَّا بَشْرًا مِّثْلَنَا ﴾	٢٧	٢١	
	سورة يوسف		
الآية	رقمها	الصفحة	
﴿ قَالُوا إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ ﴾	٧٧	٢١	
	سورة فاطر		
الآية	رقمها	الصفحة	
﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾	٩	١٧	
	سورة النجم		



الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الْأُنْطُنَّ ﴾	٢٨	٢٢
	سورة الحشر	
الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَأَعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾	٢	٢٢ - ١٥
	سورة البينة	
الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَمَا أَمْرًا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ ﴾	٥	١٠

## فهرس الأحاديث

(أ)

الحديث	الصفحة
(الم تري إلى مجزز المدلجي ...)	٢٤ - ١٣
(إنما الأعمال بالنيات)	١٠
(إنما نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر)	٢٢

(ذ)

الحديث	الصفحة
(الذهب بالذهب و الفضة بالفضة ...)	١٣

(ع)

الحديث	الصفحة
(عسى أن يكون نزع عرق)	١٨



	( ك )	
الصفحة	الحديث	
٢٢- ١٦	( كيف تقضي إذا عرض لك القضاء ... )	
	( ن )	
الصفحة	الحديث	
١٧	( نعم حجني عنها ... )	
	( هـ )	
الصفحة	الحديث	
١١	( هلكت يا رسول الله ، ( وما أهلكك ؟ ) )	

## فهرس الآثار

	( أ )	
الصفحة	القائل	الأثر
٢٢- ١٦	عمر	( أعرف الأشباه و الأمثال )
	( ر )	
الصفحة	القائل	الأثر
١٩	عمر	( رضيك رسول الله ﷺ لدينا ... )
	( و )	
الصفحة	القائل	الأثر
١٨	أبو بكر	( والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة و الزكاة )



## فهرس الأعلام

(أ)

المصدر	الترجمة	العلم
نزهة الفضلاء اسد (٣٨٩/١) ، الغابة (١٧٨/٣) .	عبدالله بن عباس القرشي الهاشمي ، حبر الأمة ، و فقيه العصر ، ابن عم الرسول ﷺ ، ولد قبل عام الهجرة بثلاث سنوات ، و اسلم قبل الفتح ، توفي بالبطائف سنة ٦٨ هـ.	ابن عباس
نزهة الفضلاء الحنابلة (١٦٨٠/٤) ، طبقات الحنابلة (٥٢٤/٣) .	موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ، إمام الحنابلة ، صاحب كتاب المغني ، و روضة الناظر ، ولد في نابلس عام ٥٤١ هـ ، و توفي في سنة ٦٢٠ هـ.	ابن قدامة
نزهة الفضلاء اسد الغابة (٢٣/١) ، (٢٠٥/٣) .	أبو بكر الصديق عبدالله بن ابي قحافة عثمان القرشي التيمي ، روى عنه جمع من الصحابة ، و التابعين ، و هو صاحب الرسول ﷺ ، و الخليفة بعده ، توفي سنة ٢٨ هـ.	أبو بكر - رضي الله عنه -
سير اعلام النبلاء (٧٢/١٢) ، وفيات الاعيان (٢٦/١) .	الامام الفقيه ، إبراهيم بن خالد بن ابي اليمان الكلبي البغدادي من الأئمة المجتهدين توفي سنة ٢٤٠ هـ	أبو ثور
نزهة الفضلاء الطبقات (٦٦١/٢) ، الكبرى (٣٦١/٦) .	النعمان بن ثابت الكوفي التيمي ، مولى بني تيم ، و هو صاحب الرأي ، و مذهب الحنفية ، ولد سنة ٨٠ هـ ، و توفي في بغداد سنة ١٥٠ هـ .	أبو حنيفة



أبو موسى	عبدالله بن قيس بن سليم الاشعري التميمي ، صاحب رسول الله ﷺ قراء على النبي القرآن ،توفي في الكوفة سنة ٤٢ هـ .	نزهة الفضلاء (٢٧٧/١) ، اسد الغابة (٢٦٣/٣).
أبو هريرة	عبدالرحمن بن صخر الدوسي ، حمل عن النبي ﷺ علما كثيرا لم يلحق في كثرته ، اسلم عام خير ، توفي سنة ٥٧ هـ .	نزهة الفضلاء ) (٣١٥/١) ، اسد الغابة (٣٢١/٥).
أحمد بن حنبل	أبو عبدالله احمد بن حنبل الذهلي الشيباني ، صاحب مذهب الحنابلة ، من كتبه : المسند ، ولد سنة ١٦٤ هـ ، و هو من تصدى للقرآنيين ، توفي في بغداد سنة ٢٤١ هـ .	نزهة الفضلاء (٩٢٣/٢) ، الطبقات الكبرى (٣٥٤/٧) ، تاريخ الفقه (١١٧).
أسامة بن زيد	أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي ، حب رسول الله ﷺ ، و مولاه ، كان شديد السواد خفيف الروح ،توفي في آخر خلافة معاوية .	اسد الغابة (٧٩/١) ، نزهة الفضلاء ) (٢٩٥/١).
إمام الحرمين	أبو المعالي عبدالملك عبدالله بن يوسف الجويني الشافعي ، ولد سنة ٤٩١ هـ ، عاش في نيسابور ، و توفي في سنة ٤٧٨ هـ .	نزهة الفضلاء (١٤٣١/٣) ، طبقات الفقهاء الشافعية (٥٢٠) .

## (ب)

المصدر	الترجمة	العلم
--------	---------	-------





الباقلائي	أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد البغدادي ، مقدم الأصوليين ، صاحب التصنيف ، توفي في سنة ٤٠٣ هـ .	نزهة الفضلاء (٣/١٣٣٤) ، تاريخ بغداد (٢/٤٥٥)
-----------	---	--

## (ث)

المصدر	الترجمة	العلم
نزهة الفضلاء ) ، تاريخ بغداد (٢/٦٩٤) . (٩/١٥٤)	سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، المجتهد ، مصنف كتاب ( الجامع ) ، ولد سنة ٩٧ هـ ، و توفي في البصرة سنة ٢٦١ هـ .	الثوري

## (ز)

المصدر	الترجمة	العلم
نزهة الفضلاء ، اسد الغابة (١/١٥١) . (٢/١٢٩)	زيد بن حارثة ابن شراحيل ابن النعمان ، الأمير الشهيد النبوي ، المسمى في سورة الأحزاب ، شهد بدر ، توفي سنة ٨ هـ .	زيد

## (ش)

المصدر	الترجمة	العلم
نزهة الفضلاء ) ، تاريخ الفقه (٢/٨٤٥) . (١٠٢)	محمد بن ادريس بن عباس القرشي الشافعي ، الفقيه ، صاحب مذهب الشافعية ، و صاحب كتاب الرسالة ، و الأم ، توفي سنة ٢٠٤ هـ .	الشافعي

## (ع)



المصدر	الترجمة	العلم
نزهة الفضلاء ( ٢٣١/١ ) ، اسد الغابة (١٨٨/٦) .	عائشة بنت ابي بكر الصديق ، ام المؤمنين ، زوجة رسول الله ﷺ ، روى عنها جمع غفير من الصحابة ، و التابعين ، توفيت سنة ٥٧ هـ .	عائشة - رضي الله عنها -
نزهة الفضلاء (٢٠٩/١) ، اسد الغابة (٥٦/٣) .	عبادة بن الصامت ابن قيس الانصاري ، سكن بيت المقدس ، و شهد الوقائع كلها مع الرسول ﷺ ، توفي في الرملة سنة ٣٤ هـ .	عبادة بن الصامت
اسد الغابة ( ٦٤٢/٣ ) ، نزهة الفضلاء (٤٤/١) .	عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي ، أمير المؤمنين ، و صاحب رسول الله ﷺ ، اسلم في السنة السادسة من النبوة ، توفي سنة ٢٤ هـ .	عم - رضي الله عنه -

## (غ)

المصدر	الترجمة	العلم
نزهة الفضلاء (١٤٨١/٤) ، تاريخ بغداد (٢٧/٢١) .	حجة الإسلام ، زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي الغزالي ، ، صاحب كتاب ( المستصفى ) ، توفي في بلاد طوس سنة ٥٥٠ هـ .	الغزالي

## (مر)

المصدر	الترجمة	العلم
تاريخ الفقه (٨٣) ، نزهة الفضلاء (٧٢٦/٢) .	أبو عبدالله مالك بن انس بن مالك الحميري المدني ، صاحب مذهب المالكية ، إمام دار الهجرة ، ولد سنة ٩٣ هـ ، له كتب شهيرة منها : الموطأ و المونة ، توفي سنة ١٧٩ هـ .	مالك



اسد الغابة (٢٩٠/٤).	مجزز بن الأعور الكناني المدلجي ، سمي مجزز لأنه كان اسيرا و جز ناصيته ، و هو قائف	مجزز المدلجي
نزهة الفضلاء (١٩٠/١) ، اسد الغابة (٤١٨/٤).	معاذ بن جبل الانصاري الخزرجي ، شهد العقبة ، اسلم و عمره ١٨ عاما ، توفي سنة ١٨ هـ .	معاذ بن جبل



## فهرس المراجع والمصادر

## القرآن الكريم

## الحديث

- ١- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ، تأليف : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢ هـ ، تحقيق : عادل عبدالواحد و علي محمد معوض ، طبعة دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ٢- الجامع المسند الصحيح ، تأليف : محمد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦ هـ ، تحقيق : محمد زهير الناصر ، طبعة دار طوق النجاة بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ .
- ٣- سنن أبي داود ، تأليف : سليمان بن الأشعث السجستاني ت ٢٧٥ هـ ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط و محمد كامل بللي ، طبعة دار الرسالة العالمية ، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م .
- ٤- السنن الكبرى ، تأليف : أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ت ٤٥٨ هـ ، تحقيق : محمد عبدالقادر ، طبعة : دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثانية ٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ .
- ٥- صحيح مسلم ، تأليف : مسلم بن حجاج القشيري ت ٢٦١ هـ ، عناية و تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، طبعة دار أحياء الكتب العربية و دار الكتب العلمية بيروت و دار الحديث ، الطبعة الأولى : ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م .

## الفتو وأصوله



- ١- أحكام الفصول في أحكام الأصول ، تأليف : ابي الوليد سليمان بن خلف الباجي ت ٤٧٤هـ ، تحقيق : محمد عبدالله الجبوري ، طبعة : دار الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- ٢- أصول الفقه ، تأليف : شمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي ت ٧٦٣ ، تحقيق : فهد بن محمد السدحان ، طبعة : مكتبة العبيكان - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- ٣- أصول الفقه ، تأليف : محمود بن زيد اللأمشي الحنفي ت في بداية القرن السادس الهجري ، تحقيق : عبدالمجيد تركي ، طبعة : دار الغرب الإسلامي - دمشق ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م .
- ٤- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، تأليف : ابي عبدالله محمد بن ابي زيد ابن القيم الجوزية ت ٧٥١هـ ، ضبطه : محمد عبدالسلام إبراهيم ، طبعة : دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- ٥- بداية المجتهد و نهاية المقتصد ، تأليف : محمد بن أحمد بن رشد الحفيد ت ٥٩٥ ، تحقيق : محمد صبحي حسن حلاق ، طبعة : مكتبة ابن تيمية - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ .
- ٦- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ، تأليف : شمس الدين أبو الثناء محمود بن عبدالرحمن الاصفهاني ٧٤٩هـ ، تحقيق : محمد مظهر بقا ، طبعة : مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي - جدة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٧- البحر المحيط في أصول الفقه ، تأليف : بدر الدين محمد بهادر الزركشي ت ٧٩٤هـ ، تحرير : عبدالستار أبو غدة ، طبعة : وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية بالكويت ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- ٨- البرهان في أصول الفقه ، تأليف : ابي المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني ت ٤٧٨ ، تعليق : صلاح محمد عويضة ، طبعة : دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .



- ٩- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، تأليف : فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي ت ١٣٤٢هـ ، طبعة: الكبرى الاميرية مصر ، الطبعة الأولى ١٣١٤هـ .
- ١٠- تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي ، تأليف : بدر الدين محمد بهادر الزركشي ت ٧٩٤هـ ، تحقيق : سيد عبدالعزيز و عبدالله ربيع ، طبعة : مكتبة قرطبة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م .
- ١١- التبصرة في أصول الفقه ، تأليف : إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ت ٤٧٦هـ ، تحقيق : محمد حسن هيتو ، طبعة : دار الفكر - دمشق ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .
- ١٢- التلخيص في أصول الفقه ، تأليف : ابي المعالي عبدالمك بن عبدالله بن يوسف الجويني ت ٤٧٨هـ ، تحقيق : عبدالله جولم النيبالي و شبير أحمد العمري ، طبعة : دار البشائر الإسلامية و مكتبة دار الباز - مكة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م .
- ١٣- الجامع لمسائل أصول الفقه و تطبيقاتها على المذهب الراجح ، تأليف : عبدالكريم بن علي النملة ، طبعة : مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .
- ١٤- الحاوي الكبير وهو شرح مختصر المزني ، تأليف : علي بن محمد بن حبيب الماوردي ت ٤٥٠هـ ، تحقيق : علي محمد معوض و عادل أحمد عبدالموجود ، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- ١٥- روضة الناظر و جنة المناظر ، تأليف : موفق الدين ابي عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي ت ٦٢٠هـ ، طبعة : مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض ، طبعة شركة إثراء المتون ، الطبعة الرابعة ١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م .
- ١٦- سلاسل الذهب ، تأليف : بدر الدين محمد بهادر الزركشي ت ٧٩٤هـ ، تحقيق : محمد المختار بن محمد الأمين الشنقيطي ، تقديم : عمر عبدالعزيز و عظيم محمد سالم ، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م .
- ١٧- شرح مختصر الروضة ، تأليف : نجم الدين ابي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي ت ٧١٦هـ ، تحقيق : عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، طبعة : وزارة



- الشؤون الإسلامية و الأوقاف و الدعوة و الارشاد - المملكة العربية السعودية ،  
الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ١٨ - شرح الرسالة ، تأليف: القاضي عبدالوهاب بن علي البغدادي ت ٤٢٢هـ ،  
تحقيق : أبو الفضل الدمياطي و أحمد بن علي ، طبعة : دار ابن حزم - المغرب  
، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- ١٩ - شرح التلقين ، تأليف : محمد بن علي بن عمر التميمي المازني ت ٥٣٦هـ ،  
تحقيق : محمد المختار السلامي ، طبعة: دار الغرب الإسلامي - تونس ، الطبعة  
الأولى ١٩٩٧م .
- ٢٠ - شرح تنقيح الفصول في علم الأصول ، تأليف : شهاب الدين أحمد بن ادريس  
القرافي ت ٦٨٤هـ ، تحقيق : سعيد بن عفيف و حسن طياش و ناصر الغامدي  
، طبعة : مركز الدراسات الإسلامية - مكة .
- ٢١ - شرح الكوكب المنير ، تأليف : محمد بن أحمد الفتوحي " ابن النجار " ت  
٩٧٢هـ ، تحقيق : محمد الزحيلي و نزيير حماد ، طبعة : مكتبة العبيكان  
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- ٢٢ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، تأليف : ابي عبدالله محمد بن ابي زيد ابن  
القيم الجوزية ت ٧٥١هـ ، تحقيق : بشير محمد عيون ، تقديم : محمد الزحيلي ،  
طبعة : مكتبة المؤيد - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- ٢٣ - العدة شرح العمدة ، بهاء الدين عبدالرحمن بن إبراهيم المقدسي ت ٦٢٤هـ ،  
تحقيق : أحمد بن علي ، طبعة : دار الحديث - القاهرة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- ٢٤ - غاية الوصول شرح لباب الأصول ، تأليف : ابي يحيى زكريا الانصاري الشافعي  
ت ٩٢٦هـ ، مطبعة : مصطفى البابي الحلبي و أولاده - مصر ، الطبعة الثانية  
١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م .
- ٢٥ - الفصول في الأصول ، تأليف : أحمد بن علي الرازي الجصاص ت ٣٧٠هـ ،  
تحقيق : عجيل جاسم النشمي ، طبعة : وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية -  
الكويت ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .



- ٢٦- قياس الشبه ، تأليف : عبدالله محمد نوري الديرشوي ، المجلة العلمية بجامعة الملك فيصل ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .
- ٢٧- قواطع الأدلة في الأصول ، تأليف : منصور بن محمد السمعاني ت ٤٨٩هـ ، تحقيق ، محمد حسن إسماعيل الشافعي ، طبعة : دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م .
- ٢٨- كشف القناع على متن الاقناع ، تأليف : منصور بن يونس البهوتي ت ١٠٥١هـ ، طبعة: عالم الكتب -بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٢٩- الأصول من علم الأصول ، محمد بن صالح العثيمين ، طبعة : دار ابن الجوزي -الدمام ، ١٤٢٦هـ .
- ٣٠- الأحكام في أصول الأحكام ، تأليف : علي محمد الأمدي ٦٣١هـ ، تعليق : عبدالرزاق عفيفي ، طبعة : طبعة المكتب الإسلامي و مؤسسة النور - بيروت الرياض ، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ .
- ٣١- الابهاج في شرح المنهاج ، تأليف : علي بن عبدالكافي السبكي ٧٥٦هـ ، و ولده تاج الدين السبكي ٧٧١هـ ، تحقيق : جماعة من العلماء ، طبعة : دار الكتب العلمية -بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .
- ٣٢- اللمع في أصول الفقه ، تأليف : إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ت ٤٧٦هـ ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- ٣٣- الام ، تأليف : محمد بن ادريس الشافعي ت ٢٠٤ ، طبعة : دار المعرفة -بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- ٣٤- منهاج التحصيل و نتائج لطائف التأويل في شرح المدونة ، تأليف : ابي الحسن علي بن سعيد الرجرجاني ت ٦٣٣هـ ، عناية : أبو الفضل الدمياطي و أحمد بن علي ، تقديم : علي لقم ، طبعة : دار ابن حزم - المغرب ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .
- ٣٥- ميزان الأصول في نتائج العقول ، تأليف : محمد أحمد السمرقندي ت ٥٤٠ ، تحقيق : محمد زكي عبدالبر ، مطبعة : الدوحة ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .





- ٣٦- - المجموع شرح المذهب ، تأليف : محي الدين بن شرف النووي ت ٦٧٦ هـ ،  
طبعة : المكتبة السلفية طبعة التضامن .
- ٣٧- - المحصول في علم أصول الفقه ، تأليف : فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين  
الرازي ت ٦٠٦ هـ ، تحقيق : طه جبار العلواني ، طبعة : الرسالة - بيروت ،  
الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٣٨- - المستصفي من علم الأصول ، تأليف : أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ت  
٥٠٥ هـ ، تحقيق : حمزة بن زهير حافظ ، طبعة : الجامعة الإسلامية كلية  
الشريعة - المدينة .
- ٣٩- - المغني ، تأليف : موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد ابن قدامة المقدسي ت  
٦٢٠ هـ ، اعتنى به جماعة من العلماء ، طبعة : دار الكتاب العربي ، الطبعة  
الجديدة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٤٠- - المنحول من تعليقات الأصول ، تأليف : أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ت  
٥٠٥ هـ ، تحقيق : محمد حسن هيتو .
- ٤١- - المذهب في علم أصوب الفقه المقارن ، تأليف : عبدالكريم بن علي النملة ، طبعة  
: مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- ٤٢- - نفائس الاصوب في شرح المحصول ، تأليف : شهاب الدين أحمد بن ادريس  
القرافي ت ٦٨٤ هـ ، تحقيق : عادل أحمد عبدالموجود و علي محمد معوض ،  
طبعة : مكتبة نزار مصطفى الباز ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- ٤٣- - نهاية الوصول في دراية الأصول ، تأليف : صفى الدين محمد بن عبدالرحيم  
الأرموي ، تحقيق : صالح اليوسف و سعد السويح ، طبعة : المكتبة التجارية -  
مكة .
- ٤٤- - الواضح في أصول الفقه ، تأليف : علي بن محمد بن عقيل البغدادي ت  
٥١٣ هـ ، تحقيق : عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، طبعة : مؤسسة الرسالة -  
بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

الفقه العام



- ١- اختلاف الأئمة العلماء ، تأليف : يحيى بن محمد بن هبيرة الشيباني ت ٥٦٠ هـ ، تحقيق : السيد يوسف أحمد ، طبعة : دار الكتب العلمية-بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- ٢- الإشراف على مذاهب العلماء ، تأليف : أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ت ٣١٨ هـ ، تحقيق : أبو حماد صغير أحمد الأنصاري ، طبعة : مكتبة مكة الثقافية ، الطبعة الأولى ١٤٥١ هـ - ٢٠٠٤ م .

### اللغة

- ١- لسان العرب ، تأليف : محمد بن مكرم بن علي بن منظور ت ٧١١ هـ ، طبعة دار الحديث القاهرة ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م .

### التراجم والطبقات

- ١- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، تأليف : عز الدين بن الاثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري ت ٦٣٠ هـ ، طبعة دار الفكر .
- ٢- تاريخ بغداد ، تأليف : ابي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ ، تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا ، طبعة : دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م - ١٤٢٥ هـ .
- ٣- تاريخ الفقه ، عمر بن عبدالعزيز الغديان ، طبعة مكتبة الديوان الأحساء ، الإبرازة الثانية ١٤٣٧ هـ .
- ٤- سير أعلام النبلاء ، تأليف : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ ، طبعة مؤسسة الرسالة - سوريا ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

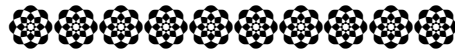


- ٥- طبقات الحنابلة ، تأليف :أبي الحسن محمد بن أبي يعلى ت ٤٥٨ هـ ، صححه : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية -القاهرة .
- ٦- طبقات الفقهاء الشافعية ، تأليف : تقي الدين أبو عمر عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوي " ابن الصلاح " ت ٦٤٣ هـ ، تعليق : محيي الدين علي نجيب ، طبعة : دار البشائر الإسلامية -بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ-١٩٩٢ م .
- ٧- الطبقات الكبرى ، تأليف : محمد بن سعد الزهري ت ٢٣٠ هـ ، طبعة دار الصادر بيروت .
- ٨- نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء ، تأليف : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت ٧٤٨ هـ ، إعداد : محمد موسى الشريف ، طبعة مركز إِبصار مصر ، الطبعة الأولى ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م .
- ٩- وفيات الاعيان و انباء أبناء الاعيان ، تأليف : أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ٦٨١ هـ ، تحقيق : احسان عباس ، طبعة دار صادر بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .



## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٧	التمهيد
٨	المبحث الأول : حقيقة قياس الشبه
٩	تعريف قياس الشبه
١٠	أمثلة على قياس الشبه
١٤	المبحث الثاني : حجية قياس الشبه
١٥	أقوال أهل العلم و الأدلة و المناقشات
٢٤	الترجيح و الموازنة
٢٥	شروط قياس الشبه
٢٦	الخاتمة
٢٧	الفهارس



تم هذا البحث و الحمد لله وتم الإنتهاء منه فجر يوم السبت الموافق ٢٤/٣/١٤٤٣ هـ ، في مدينة الدمام ، و ذلك بإعداد الفقير إلى ربه : محمد بن زين بن محمد البحيري ، غفر الله له و لوالديه ، و لمشايخه و أحبابه و المسلمين . و الحمد لله تعالى على نعمه ، و صلى الله و سلم على عبده و رسوله سيدنا محمد وعلى آله و صحبه و من سار على نهجهم إلى يوم الدين .

